مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 332، جنيف، 8-22 آذار/ مارس 2018

الوثيقة: GB.332/HL/2

القسم رفيع المستوى
جزء السياسات الاستراتيجية

HL

التاريخ: ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٨
الأصل: إنكليزي

البند الثاني من جدول الأعمال

جزء السياسات الاستراتيجية

غرض الوثيقة

تجري هذه الوثيقة دراسة استقصائية لبعض التحديات القائمة أمام التنمية المستدامة وطريقة تأثيرها على عالم الع مل وقدرة المجتمعات على الصمود وطريقة إسهام منظمة العمل الدولية في التصدي لها. وستوفر الوثيقة الأساس لمساهمة منظمة العمل الدولية في مناقشة المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ بشأن موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود" وأهداف التنمية المستدامة المختارة. ومجلس الإدارة مدعو إلى أن يناقش طريقة عمل منظمة العمل الدولية لدعم تحقيق هذه الأهداف المختارة بغية تحضير إسهام منظمة العمل الدولية في مناقشة المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة في تموز/ يوليه ٢٠١٨ (انظر مشروع القرار في الفقرة ٦١).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية/ المحرك السياسي المشترك: النتيجة ألف: الإدارة الفعالة للمعارف من أجل تعزيز العمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة التعاون متعدد الأطراف.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.332/HL/1؛ الوثيقة GB.332/POL/5.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود

١. يستعرض المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، كل سنة التقدم المحرز والتحديات الماثلة أمام تحقيق برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠). وتحدد الجمعية العامة كل سنة موضوع المناقشة لتعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتيسر إجراء استعراض معمق بشأن التقدم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً. وفي حين يُنظر إلى جميع أهداف التنمية المستدامة من زاوية الموضوع، فإن التركيز ينصب كل سنة بشكل خاص على مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب الهدف ١٧ بشأن "وسائل التنفيذ والشراكات"، الذي يمثل هدفاً مشتركاً.

٢. وسيكون موضوع استعراض المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي سيُجرى في تموز/ يوليه ٢٠١٨ "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود". وسوف يدرس المنتدى الهدف ٦ (المياه والصرف الصحي) والهدف ٧ (الطاقة) والهدف ١١ (المدن) والهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المستدامان) والهدف ١٥ (التنوع الأحيائي والنظم البيئية البرية) والروابط فيما بينها فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ويخلص إلى اعتماد إعلان وزاري. وفي العام الماضي، استعرض المنتدى السياسي رفيع المستوى الهدف ١ (الفقر) والهدف ٢ (الجوع) والهدف ٣ (الصحة) والهدف ٥ (المساواة بين الجنسين) والهدف ٩ (الصناعة) والهدف ١٤ (المحيطات) في إطار الموضوع العام المعنون "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير".[١] وفي عام ٢٠١٩، سيناقش الهدف ٤ (التعليم) والهدف ٨ (العمل اللائق والنمو) والهدف ١٠ (الحد من أوجه انعدام المساواة) والهدف ١٣ (الإجراءات المتعلقة بالمناخ) والهدف ١٦ (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) بالتزامن مع موضوع "تمكين الناس وضمان الشمولية والمساواة."

٣. ويركز موضوع عام ٢٠١٨ واختيار أهداف التنمية المستدامة تركيزاً قوياً على العلاقة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للاستدامة. غير أن هذا التركيز لا يشمل بعضاً من أهداف التنمية المستدامة الرئيسية المرتبطة بالبيئة مثل الهدف ١٣ بشأن "محاربة تغير المناخ وانعكاساته"، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض. والغرض من هذه الوثيقة هو تسليط الضوء على بعض المساهمات الرئيسية التي يمكن أن يقدمها العمل اللائق وأنشطة منظمة العمل الدولية لزيادة فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي واستخدام الطاقة المستدامة والموثوق بها وميسّرة التكلفة والاستهلاك والإنتاج المستدامين والمدن المستدامة وحماية النظم البيئية.

النظم الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتفاعلها مع البيئة

٤. يوفر برنامج عام ٢٠٣٠ إطاراً مفاهيمياً ومعيارياً لاستيعاب كيف أن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية هي ثلاثة أهداف مترابطة تؤدي إلى مجتمعات أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

٥. وترتبط الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة فيما بينها لأن النشاط البشري يؤثر على الأفراد بشكل مباشر وغير مباشر من خلال استخدام وتغيير البيئة الطبيعية. وتعتمد أنشطة الإنتاج والاستهلاك على استخدام الموارد الطبيعية والخدمات التي تقدمها النظم البيئية الطبيعية. ويؤثر نشاط كل فرد أو كيان اقتصادي تأثيراً مباشراً وغير مباشر على رفاههما وعلى البيئة. ويؤدي الجمع بين أنماط الإنتاج والاستهلاك الخاصة بهما إلى تحديد شكل النتائج الاقتصادية والبيئية على المستويين المحلي والعالمي، كما يفرز نشاطهما تداعيات اجتماعية واقتصادية عميقة على مجموعات مختلفة من الناس وعلى مر الزمن. ويؤثر على قدرة البيئة على تقديم الخدمات

[١] الوثيقة GB.329/HL/1.

البيئية[٢] وخدمات النظم البيئية[٣] في الحاضر والمستقبل على السواء، مما يؤثر على الأفراد الآخرين الموجودين في مناطق جغرافية أخرى، ويؤثر كذلك على الأجيال القادمة.

٦. والاستدامة في برنامج عام ٢٠٣٠ هي مفهوم استشرافي يستدعي اتخاذ إجراءات تستند إلى الواقع الحالي الذي تحدد معالمه الإجراءات الماضية. وتتطلب تكوين قدرات إنتاجية لتوليد الدخل من خلال العمل اللائق الذي يمكّن الناس من بناء أصولهم الاقتصادية والبشرية والمساهمة في القضاء على الفقر والحد من انعدام المساواة.

٧. وبذلك، فإن مفهوم الاستدامة المتفق عليه هو الدعوة إلى العدالة الاجتماعية داخل الحدود الوطنية وبينها وفيما بين الأجيال. ويمكن للعدالة الاجتماعية التي تتحقق من خلال التنمية الشاملة والمستدامة أن تضمن قدرة المجتمعات البشرية على الصمود ويمكنها أن تحدث تحسناً دائماً ومشتركاً في ظروف العيش.

استدامة المياه والصرف الصحي والطاقة بوصفها شروطاً مسبقة وفرصاً للعمل اللائق

المياه والصرف الصحي

٨. يدعو الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان توافر المياه والصرف الصحي وإدارتهما المستدامة لفائدة الجميع. ويشمل ذلك غايات تحقيق سبل وصول شاملة ومنصفة إلى مياه الشرب المأمونة وميسرة التكلفة والصرف الصحي والنظافة الصحية لفائدة الجميع (الغايتان ٦-١ و٦-٢). ويتطلب ذلك تحسين جودة المياه عن طريق الحد من التلوث وتخفيض نسبة مياه الصرف غير المعالجة وزيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات (الغايتان ٦-٣ و٦-٤). والمياه مورد نادر وينبغي أن يكون استخراج المياه العذبة مستداماً لتجنب ضائقة مائية، في حين أنه ينبغي إصلاح النظم البيئية المرتبطة بالمياه، بما يشمل الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار وطبقات المياه الجوفية والبحيرات (الغاية ٦-٦).

٩. إن الوصول إلى المياه المأمونة والصرف الصحي المأمون هو حق من حقوق الإنسان. والمياه ضرورية لبقاء النظم البيئية التي يعتمد عليها البشر، كما أن توافرها وجودتها أمران حيويان للإنتاج البشري والحياة. وتتراوح استخدامات المياه بين توليد الطاقة وغيرها من الاستخدامات الصناعية وبين صيد الأسماك والزراعة التجارية والاستهلاك المباشر للأسر المعيشية. ويعمل نصف القوى العاملة العالمية، أي حوالي ١,٥ مليار شخص في ثمانية قطاعات تعتمد على الموارد المائية والطبيعية: الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والطاقة والتصنيع كثيف الموارد وإعادة التدوير والبناء والنقل.[٤] فمن ناحية، تشكل عمليات الإنتاج غير المستدامة التي تؤثر على كمية ونوعية موارد المياه من خلال الاستخدام المفرط والتلوث، تهديدات لوظائف الناس وسبل عيشهم، وبالتالي تقوض قدرة المجتمعات على الصمود. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون الإدارة الفعالة والمستدامة للمياه والصرف الصحي مصادر مباشرة وغير مباشرة للنشاط الاقتصادي والوظائف الجيدة.

[٢] يجسد مفهوم "الخدمات البيئية" فكرة أن البيئة الطبيعية تتضمن العديد من الاستخدامات أو الفوائد التي يمكن وصفها كخدمات. ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة، تشير الخدمات البيئية إلى الوظائف النوعية للأصول الطبيعية غير المنتجة مثل الأرض والمياه والهواء (بما في ذلك النظم الأحيائية ذات الصلة) وكائناتها. وتشمل توفير المواد الخام والطاقة المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات واستيعاب النفايات من الأنشطة البشرية.

[٣] يرتبط مفهوم خدمات النظام البيئي بالخدمات البيئية لكنه يتجاوز نطاقها. ويشمل: "١" خدمات الإمداد مثل إنتاج الغذاء والماء؛ "٢" خدمات التنظيم مثل مراقبة المناخ والأمراض؛ "٣" خدمات الدعم مثل دورات المغذيات وتلقيح المحاصيل؛ "٤" خدمات ثقافية مثل الفوائد الروحية والترفيهية. وتقييم الألفية للنظم الإيكولوجية:
Ecosystems and Human Well-Being: Synthesis (Island Press, Washington DC, 2005).

[٤] انظر:
UNESCO/UN-Water: *The United Nations World Water Development Report 2016: Water and Jobs* (Paris, 2016).

١٠. والافتقار إلى سبل الوصول إلى المياه وندرتها لهما على حد سواء أهمية خاصة في البلدان النامية حيث يؤدي تغير المناخ إلى استفحال مواطن الاستضعاف القائمة. وتشير التقديرات إلى أن زيادة متوسط درجة الحرارة بدرجتين مئويتين قد يؤدي إلى انخفاض بنسبة ٢٠-٥٠ في المائة في المحاصيل الزراعية في الزراعة البعلية.[٥] وبذلك، فإن تحسين إدارة المياه من خلال تحسين الحفاظ عليها والفعالية في الاستخدامات الزراعية والصناعية والبنية التحتية للمياه، أمر ضروري في سياق التنمية المستدامة والتكيف مع الظروف المناخية المتغيرة.

١١. وتوافر خدمات المياه والصرف الصحي ونوعيتها والوصول إليها هي عناصر أساسية لصحة وتمكين الأشخاص الأكثر فقراً والأشد استضعافاً. ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، يموت سنوياً أكثر من ٨٦٤ ٠٠٠ شخص بسبب أمراض الإسهال ويموت أكثر من ٣٤٠ ٠٠٠ شخص بسبب عدم كفاية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.[٦] وتؤثر الضائقة المائية على إنتاجية العمال وتقوض قدرتهم على العمل. كما تمثل المياه غير المأمونة وعدم كفاية خدمات الصرف الصحي مخاطر صحية يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في الحاضر والمستقبل، بما في ذلك من خلال انتشار الأمراض وتلوث المياه. ويتعرض الأطفال بشكل خاص لمخاطر تأثير هذه العوامل سلباً على نموهم.

١٢. ويواجه ملايين الناس في البلدان النامية تحدياً يومياً يتمثل في الافتقار إلى فرص الوصول إلى المياه المأمونة. فعدد الساعات التي يستغرقها جلب المياه، على سبيل المثال، هو عبء خاص تتحمله الفتيات والنساء. وهذا عمل غير مدفوع الأجر ويقترن بتكلفة اجتماعية من حيث الوقت والموارد البشرية التي لا يمكن تخصيصها لعمل أكثر إنتاجية أو لمهارات التعلم أو التعليم.

١٣. فضلاً عن ذلك، لا يقتصر التأثر الشديد للعديد من منشآت الزراعة التجارية بندرة المياه فحسب، بل يشمل أيضاً أوجه انعدام الكفاءة في سياسات وممارسات تنظيم المياه، بما يشمل هيكليات الأسعار المشوهة.[٧] وفي الواقع، تستند هيكليات أسعار المياه وغيرها من المرافق في بعض البلدان إلى خطط الدعم المتبادل، التي تؤدي إلى انخفاض الأسعار بالنسبة إلى استهلاك الأسر المعيشية وإلى ارتفاع الأسعار بالنسبة إلى المنشآت، مما قد يثبط نمو الاستثمار والإنتاجية.[٨]

١٤. وتعمل منظمة العمل الدولية بنشاط على تعزيز التقدم في توفير وإدارة المياه والصرف الصحي من خلال التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.[٩] وانضمت المنظمة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية في عام ٢٠١٠ وترأسها المدير العام في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧. وبدعم من فرقة عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، قامت منظمة العمل الدولية بتنسيق حملة بشأن اليوم العالمي لدورات المياه لعام ٢٠١٦ بموضوع "دورات المياه والوظائف". وأطلقت منظمة العمل الدولية دليلاً للتدريب الذاتي على الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في مكان العمل، بعنوان "WASH@Work"، خلال حدث استضافته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

[٥] انظر: N. Stern: *The Stern Review: The Economics of Climate Change* (London, 2006).

[٦] انظر:
WHO: *Preventing disease through healthy environments: A global assessment of the burden of disease from environmental risks* (Geneva, 2016).

[٧] انظر: World Bank: *Enabling the Business of Agriculture* (Washington DC, 2017).

[٨] انظر:
UN DESA: *Providing Water to the Urban Poor in Developing Countries: the Role of tariffs and Subsidies*. Sustainable Development Innovation Brief, Issue 4 (New York, 2007).

[٩] انظر:
Partnership for Action on Green Economy (PAGE): (Global – multi-country BFA106, BRA109, CHN253, GHA103, PER152, SEN103, ZAF101), Mexico (MEX102 − resource efficiency, Tunisia (TUN103 – value chain, green enterprises), Zambia (ZMB133 – housing construction).

١٥. وقادت منظمة العمل الدولية أيضاً حملة يوم المياه العالمي لعام ٢٠١٦، التي شملت تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بعنوان *تقرير عن تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٦: المياه والوظائف*، والتي أدت إلى ربط الهدفين ٦ و٨ من أهداف التنمية المستدامة. وسوف تقدم بيّنات إضافية بشأن الرابط بين المياه والوظائف في التقرير التوليفي للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بشأن هدف التنمية المستدامة رقم ٦، الذي سيطلقه المنتدى السياسي رفيع المستوى، إلى جانب بحوث منظمة العمل الدولية التي تمولها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. وتظهر الروابط بين الهدفين ٦ و٨ بطرق متعددة، من الوصول إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مكان العمل (التي تضمنها عشر اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية و١٨ مدونة ممارسات) إلى الاعتراف بجلب المياه (وظيفة تقوم بها النساء والأطفال في الغالب) على أنه عمل.[١٠]

١٦. وسيكون العقد الدولي للعمل، بعنوان "الماء من أجل التنمية المستدامة، ٢٠١٨-٢٠٢٨"، فرصةً لتسليط الضوء على أهمية الحوار الاجتماعي في إدارة الموارد المائية، نظراً إلى أن مشاركة الجهات المسؤولة عن المياه والعمال في هذا المجال وأصحاب المصلحة الآخرين مثل المجتمعات الأصلية والنساء، يمكن أن تكون أداة لمنع الصراعات المحتملة على موارد المياه وأن تعزز التنسيق والفعالية في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي.

١٧. وتستلزم إدارة ندرة المياه بشكل عادل وفعال بين المصالح المتنافسة، حواراً بين السكان المعنيين والقطاعات الصناعية والبلدان المعنية حسب الاقتضاء. وفي العديد من الحالات، يجب تقاسم موارد المياه عبر المناطق الجغرافية والحدود السياسية، مما يستلزم إدارة تتخطى هذا البعد الإقليمي. ويدعو برنامج عام ٢٠٣٠ إلى تنفيذ إدارة متكاملة للموارد المائية بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود وتوسيع نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات للبلدان النامية في الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، فضلاً عن دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي (الغايات ٦-٥ و٦(أ) و٦(ب)).

١٨. وتتأتى إحدى الطرق التي تسهم بها منظمة العمل الدولية في تحسين تنظيم الموارد المائية والموارد الأخرى وإدارتها على المستوى المحلي وخلق فرص العمل في الوقت ذاته، من خلال نهجها في التعاقد المحلي في إطار برنامج الاستثمار كثيف العمالة. ويمكن أن يكون النهج فعالاً في دعم المجتمعات الأصلية والريفية المتناثرة في الحصول على الخدمات الأساسية ومن خلال إشراك قادتها ومساعدتهم على بناء شراكة مع السلطات العامة (الوطنية أو المحلية) لإدارة الخدمات الأساسية وتوفيرها ومواصلة تقديمها. ووضعت منظمة العمل الدولية مبادئ توجيهية للتعاقد المحلي مع كيانات عامة وقادة المجتمع المحلي حول طريقة توجيه عملية المشاركة والخيارات المتاحة لبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين الحكومة والمجتمعات المحلية.

الطاقة

١٩. يدعو الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان الوصول إلى طاقة موثوقة ومستدامة وحديثة وميسّرة التكلفة للجميع. ولطالما كان الحصول على الطاقة بأسعار ميسّرة التكلفة هو محرك التصنيع والنمو الاقتصادي الحديث. بيد أن المعروف جيداً أن الاعتماد على الوقود الأحفوري كان مصدراً رئيسياً لانبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من الملوثات، إلى جانب تكاليف كبيرة في شكل تغير مناخي ناشئ عن النشاط البشري وتدهور بيئي، مما سيضر بشكل متزايد بالاقتصادات وبرفاه الناس. ويستلزم التحول نحو استخدام الطاقة المستدامة استثمارات مركزة في البحوث والبنية التحتية والمهارات في بيئة آمنة بيئياً وخفض الانبعاثات والطاقة المتجددة.[١١]

[١٠] المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل: قرار بشأن إحصاءات العمل والعمالة ونقص استخدام اليد العاملة، ٢٠١٣.

[١١] من بين تدخلات منظمة العمل الدولية، الشراكة من أجل العمل لصالح الاقتصاد الأخضر:
(Global – multi-country BFA106, BRA109, CHN253, GHA103, PER152, SEN103, ZAF101), Bangladesh (Skills 21 project), Tunisia (TUN103 – value chain, green enterprises) and Zambia (ZMB133 – housing construction).

٢٠. وفي الوقت الحاضر، يفتقر ١,٣ مليار شخص إلى الكهرباء ويفتقر أكثر من ٢,٥ مليار شخص إلى الطاقة النظيفة للطهي. وكما هو الشأن بالنسبة إلى الحصول على المياه النظيفة، غالباً ما يكون العبء أثقل على النساء بسبب نصيبهن غير المتناسب من المسؤولية في التدبير المنزلي. بالإضافة إلى ذلك، تنفق الأسر المعيشية الفقيرة نسبة أعلى بكثير من دخلها على الطاقة والسلع المرتبطة بالطاقة مثل الغذاء. ونظراً إلى أن الطلب على هذه الضرورات الأساسية غير مرن، فإن لتغيرات الأسعار آثار كبيرة على الدخل، كما أنها تقلل من قدرة الأسر المعيشية على تلبية الاحتياجات الأخرى.

٢١. ومن أشد التحديات التي تواجه دوائر الأعمال في البلدان النامية، هو الافتقار إلى طاقة موثوقة وميسّرة التكلفة. وتشكل الطاقة دعامة للبيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة، وهي إطار تنظيمي مطلوب لكي تكون المنشآت مستدامةً وتسهم في التحول نحو مجتمعات قادرة على الصمود.[١٢]

٢٢. ويستلزم تحسين الحصول على الطاقة النظيفة عمالاً ذوي مهارات ومنشآت إنتاجية لتركيب شبكات الطاقة المستدامة وتوزيعها وصيانتها وتشغيلها. وفي عام ٢٠١٦، استخدم قطاع الطاقة المتجددة ٩,٨ ملايين شخص على مستوى العالم، مسجّلاً زيادة بنسبة ١,١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. واستأثرت الصين والبرازيل وألمانيا والهند واليابان والولايات المتحدة بمعظم وظائف الطاقة المتجددة. وتستأثر آسيا بأكبر حصة نسبتها ٦٢ في المائة من القوى العاملة العالمية.

٢٣. والعمالة في صناعة الفحم آخذة في الانخفاض، ويعزى ذلك إلى تدني عدد محطات الطاقة العاملة بالفحم وتحسين تكنولوجيات التعدين. فالصين، على سبيل المثال، تنتج ما يقرب من نصف فحم العالم، لكن الفائض في الإمدادات وتباطؤ الاقتصاد دفع الحكومة إلى التخطيط لإغلاق ٥٦٠٠ منجم. وقد يؤدي ذلك إلى فقدان ١,٣ مليون وظيفة من وظائف تعدين الفحم، أو بنسبة ٢٠ في المائة من إجمالي القوى العاملة في قطاع الفحم في الصين. وفي الهند، انخفضت العمالة في منشأة Coal India بصفتها أكبر منتج للفحم في العالم بنسبة ٣٦ في المائة، من ٥١١٠٠٠ عامل في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٣٢٦٠٠٠ عامل في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.[١٣]

٢٤. ونظرت دراسة أجريت في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤ في تأثيرات خفض الانبعاثات بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ على الاقتصاد، من خلال استثمار ٢٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً لمزيج من الطاقة النظيفة وتحسين كفاءة الطاقة. ومن شأن ذلك أن يسفر عن مكاسب صافية من خلال استحداث وظائف تبلغ حوالي ٤ ملايين وظيفة، وعن انخفاض في معدل البطالة بنسبة ١,٥ في المائة، مع الأخذ في الاعتبار خسارة ١,٥ مليون وظيفة في القطاعات كثيفة الطاقة والقطاعات كثيفة الطاقة الأحفورية.[١٤]

٢٥. وفي العديد من البلدان، لا يجري تنسيق سياسات الطاقة بما فيه الكفاية مع المهارات وسياسات التنمية الصناعية. وتواجه البلدان فجوات في البنية التحتية اللازمة لبناء ونقل الطاقة الجديدة عبر شبكات التوزيع الخاصة بها. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى المهارات التقنية والقدرات البشرية في العديد من البلدان، يمثل أيضاً عقبة شائكة أمام تحقيق قدر أكبر من فرص الوصول إلى الطاقة واستدامتها وكفاءة استخدامها.

[١٢] مكتب العمل الدولي: *العمل في مناخ متغير: المبادرة الخضراء*، تقرير المدير العام، التقرير الأول، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٦، جنيف، ٢٠١٧.

[١٣] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة: *الطاقة المتجددة والوظائف – استعراض سنوي لعام ٢٠١٧* (أبو ظبي، ٢٠١٧).

[١٤] انظر:

R. Pollin, H. Garrett-Peltier, J. Heintz, and B. Hendricks: *Green Growth: A U.S. Program for Controlling Climate Change and Expanding Job Opportunities* (PERI working papers, 2014).

٢٦. وأظهرت برامج منظمة العمل الدولية في بنغلاديش والبرازيل وزامبيا أن الجمع بين تنمية المهارات وتعزيز المؤسسات يمكن أن يساعد على تحقيق أهداف الحصول على الطاقة وخلق وظائف جديدة وأكثر إنتاجية. وهناك حاجة إلى نظم تدريب تقنية ومهنية سليمة لمعالجة النقص القائم في المهارات.[١٥] ففي بنغلاديش على سبيل المثال، تعزز السياسة الوطنية للطاقة المتجددة لعام ٢٠٠٨ نظم الطاقة الشمسية لنحو ٩٠ مليون شخص – نصف سكان البلد – يفتقرون إلى الكهرباء. ولتلبية الحاجة الماسة إلى تقنيين مؤهلين، اعتمدت الحكومة بشراكة مع منظمة العمل الدولية وشركة غرامين شاكتي – وهي الجهة المزودة بالتكنولوجيا والائتمانات بالغة الصغر – برنامج تدريب تقني ومهني وبرنامجاً موحداً لاكتساب المهارات. واليوم، استحدثت أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ وظيفة جيدة وجرى تركيب ما يفوق مليوني نظام.

مدن مستدامة من أجل مجتمعات منصفة وقادرة على الصمود

التحضر

٢٧. إن المدن بتعريفها مستوطنات بشرية كثيفة السكان، وهي بالتالي ذات دور مهيمن في الاستهلاك والإنتاج وتلوث الهواء وانبعاثات غازات الدفيئة وإنتاج النفايات على المستوى العالمي. وفي المقابل، يوفر تركز السكان والأنشطة الإنتاجية واستخدام الموارد، إمكانيات لتحقيق وفورات كبيرة في الحجم ومكاسب في الكفاءة يمكن أن تعالج العديد من أهداف التنمية المستدامة في الوقت نفسه. وبذلك، فإن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومستدامة وقادرة على الصمود (الهدف ١١) هو أحد أبرز التحديات في عصرنا، ولكنه أيضاً هدف له عائدات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة.

٢٨. ويتسم عدم تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الوصول إلى المياه والصرف الصحي والطاقة ميسّرة التكلفة والطاقة الأنظف والإدارة الفعالة للنفايات والأمن الغذائي، بأهمية حاسمة في المناطق الريفية حيث يتركز الفقراء في معظم البلدان النامية. بيد أن انعدام فرص الوصول إلى هذه الخدمات الأساسية يؤثر أيضاً على المدن وغالباً ما يكون سمة من سمات الفقر وانعدام المساواة في المناطق الحضرية. ويؤثر على إمكانيات المدن كمحركات للنمو الاقتصادي الشامل ومحركات لاستحداث فرص عمل منتجة ولائقة.

٢٩. ووفقاً لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، يعيش أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم حالياً في المناطق الحضرية. وسيستمر هذا الاتجاه ليصل إلى ٦٠ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠٣٠ و٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، نظراً إلى انتقال ١,٥ مليون شخص إلى المدن كل أسبوع.[١٦] ومن المتوقع أن تظل نسبة سكان المناطق الريفية مستقرة، بحيث يتركز النمو السكاني كله في العالم في المراكز الحضرية. وسوف تقوم الهجرة الداخلية والدولية بدور أساسي في الديناميات السكانية في المراكز الحضرية.

٣٠. وتتركز الأنشطة عالية الإنتاجية ومعظم الأعمال والخدمات الصناعية في المدن. ويرتبط التحضر تاريخياً بارتفاع دخل الفرد وزيادة حصة الصناعة والخدمات في المنتجات المحلية والعمالة. وأدت زيادة الإنتاجية في الزراعة وهجرة القوى العاملة من الريف إلى المناطق الحضرية، إلى دعم هذا التحول الهيكلي. ومع ذلك، لا يرتبط نمط التحضر الحالي في العديد من البلدان النامية بارتفاع الإنتاجية وتحسن ظروف العيش في المناطق الريفية، بل باستمرار الفقر في الزراعة وزيادة البطالة والبطالة الجزئية في المناطق الحضرية.[١٧]

[١٥] انظر: ILO: *Skills for green jobs: A global view* (Geneva, 2011).

[١٦] انظر: UN DESA: *World Urbanization Prospects: The 2014 Revision* (New York, 2015).

[١٧] انظر: UNCTAD: *The Least Developed Countries Report 2015* (Geneva, 2015).

٣١. ومن المتوقع أن يؤدي أثر تغير المناخ إلى تفاقم الفقر في الأرياف وزيادة تشجيع الهجرة من الأرياف إلى المدن. ووفق تقدير منظمة العمل الدولية، توفر الزراعة فرص عمل لفائدة ١,٣ مليار شخص، أي ما يقرب من ٤٠ في المائة من العمالة العالمية، ومعظمهم من الفقراء العاملين والكثير منهم من العمال المهاجرين.[١٨] وتقدر الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة أن إنتاج الأرز سينخفض بنسبة ٣,٢ في المائة وسينخفض إنتاج الذرة بنسبة ٧,٤ في المائة، لكل درجة من درجات الاحترار.[١٩] وستؤدي هذه الخسائر إلى تفاقم مواطن الاستضعاف الموجودة أصلاً، بما في ذلك البطالة والفقر. وقد ينتقل السكان المستضعفون الذين لديهم موارد محدودة لتقليل الخسائر، إلى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص العمل اللائق.[٢٠]

٣٢. ويمكن أن يواجه المهاجرون الريفيون أيضاً الفقر الحضري جزئياً بسبب عدم مواءمة المهارات وعدم كفاية الحماية الاجتماعية.[٢١] ويرجح أن يعملوا في قطاعات تكون كذلك من القطاعات الأكثر عرضةً لمتغيرات المناخ.[٢٢] ويواجه قطاعا التصنيع والبناء اللذان يضمان العديد من العمال المهاجرين، الإجهاد الحراري في مكان عمل مغلق أو في الهواء الطلق على حد سواء، حيث قد يكون تكييف الحرارة غير كافٍ.[٢٣]

تخضير المدن والعمل اللائق

٣٣. تتطلب المدن المستدامة الاستثمار في البنية التحتية منخفضة الكربون والبناء الأخضر وإعادة بناء المباني وتجديدها؛ ويمكن أن تولد هذه الأنشطة فرصاً جديدة لخلق فرص العمل. وتستهلك المباني نسبة ٣٢ في المائة من الطاقة العالمية، وهي مسؤولة عن ١٩ في المائة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.[٢٤]

٣٤. وتمثل إدارة النفايات خدمة أساسية للحماية البيئية بالنسبة إلى المستوطنات البشرية ومصدراً للوظائف. وينبغي أن تضمن سياسات السلامة والصحة المهنيتين أن تكون الوظائف الحالية في إدارة النفايات وإعادة تدويرها لائقة وآمنة وصحية. ويجب ضمان معايير الصحة والسلامة المهنيتين والتدريب في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، هناك حوالي ٤ ملايين فقط من العمال ممن لديهم عقود رسمية ويستفيدون من لوائح السلامة، من أصل عدد يتراوح بين ١٩ و٢٤ مليون عامل في العالم يعملون في إدارة النفايات. ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد بشكل كبير مع اعتماد "نظام الاقتصاد الدائري". وفي البرازيل وكولومبيا على سبيل المثال، جرى تنظيم عمال جمع النفايات في تعاونيات وتحسنت مداخيلهم وظروف الصحة والسلامة المهنيتين المتاحة لهم بفضل إضفاء السمة المنظمة على هذا القطاع.

[١٨] انظر:
ILO: *Global estimates on migrant workers: Results and methodology – Special focus on domestic workers* (Geneva, 2015). FAO Statistics in 2011, based on a global workforce of 3.3 billion people.

[١٩] انظر:
https://www.scientificamerican.com/article/for-crop-harvests-every-degree-of-warming-counts/.

[٢٠] انظر:
ILO: L. Olsen: *The Employment Effects of Climate Change and Climate Change Responses: A Role for International Labour Standards?* (Geneva, 2009).

[٢١] انظر:
ILO: *Employment Policies Report – China: Promoting Decent Employment for Rural Migrant Workers* (Bangkok, 2011).

[٢٢] المرجع نفسه.

[٢٣] المرجع نفسه.

[٢٤] انظر:
Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC): *Climate Change 2014: Synthesis Report* (2015).

٣٥. وتعتمد العديد من الشركات العالمية "نظم الإنتاج الدائرية"، وهي نهج أقل استهلاكاً للموارد في الإنتاج، منتقلة من نهج "الإنتاج – الاستخدام – رمي المنتجات" إلى نهج " الإنتاج – الاستخدام – إعادة الاستخدام". وتتسم النظم الدائرية بخدمة أشد كثافة ويمكن أن تؤدي إلى زيادة في صافي الوظائف، بسبب الطبيعة كثيفة اليد العاملة للخدمات. وتشير التقديرات إلى أن سيناريو الاقتصاد الدائري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة بنسبة ٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا بحلول عام ٢٠٣٠، مقابل سيناريو "العمل كالمعتاد".[٢٥]

إمكانيات المدن كمحركات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة بيئياً [٢٦]

٣٦. تتيح المستوطنات البشرية عالية الكثافة فعالية أكبر في النقل العام وتوزيع الطاقة والمياه، وبالتالي انخفاض الأثر البيئي. ويمكن تخطيط البنى التحتية للطاقة والمياه والنفايات والنقل والخدمات الأساسية الأخرى بحيث تخدم جميع الأسر المعيشية والعمال والمنشآت على قدم المساواة ويكون أثرها الإيكولوجي أدنى. كما يمكن أن يكون لها تأثير اجتماعي في ربط الناس من مناطق مختلفة وتزويدهم بفرص متكافئة للوظائف والتعليم والخدمات. وهذه السياسات وغيرها من السياسات التي تحد من الفصل المكاني للمجتمعات والتمييز المحتمل للمجموعات، هي عوامل رئيسية في السعي إلى الادماج الاجتماعي والحراك.

٣٧. وجرى تسليط الضوء على مساهمة العمل اللائق في تحقيق المدن المستدامة في إعلان الموئل الثالث كيتو بشأن الخطة الحضرية الجديدة.[٢٧] وتعترف هذه الخطة بدور العمل اللائق، إذ تلتزم البلدان الأعضاء "... حسب الاقتضاء، بتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع وأسباب المعيشة في المدن والمستوطنات البشرية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وإمكانات النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين، ولا سيما أشد الفئات فقراً وتلك التي تعيش في أوضاع هشة، وتعزيز عدم التمييز في إتاحة الفرص القانونية لإدرار الدخل." ويعترف بالمدن والمستوطنات البشرية بصفتها نظماً اقتصادية واجتماعية حيث يمكن أن تنمو الإنتاجية من خلال تحسين ظروف العمل، وذلك "... بأن نتيح للقوى العاملة فرص إدرار الدخل والمعارف والمهارات والمرافق التعليمية التي تسهم في قيام اقتصاد حضري يتسم بالابتكار والتنافس".

٣٨. وجاء الإدماج الواسع لمبادئ برنامج العمل اللائق في إعلان كيتو، ثمرة عملية التوعية والتشاور مع ممثلي الدول الأعضاء والهيئات المكونة في منظمة العمل الدولية. وتمثل الخطة الحضرية الجديدة إطاراً توافقياً لمكافحة ظروف العمل غير الملائمة، وتحسين الحماية الاجتماعية واحترام معايير العمل في المستوطنات البشرية، وتوفر الخطة أداة توجيهية للبرامج القطرية للعمل اللائق والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

[٢٥] انظر:
Ellen MacArthur Foundation and McKinsey: *Growth within: A circular economy vision for a competitive Europe* (2015).

[٢٦] انظر:
PAGE: (Global – multi-country BFA106, BRA109, CHN253, GHA103, PER152, SEN103, ZAF101), Egypt (EGY106 – waste management, youth employment), Zambia (ZMB133 – housing construction).

[٢٧] القرار A/RES/71/256، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الخطة الحضرية الجديدة.

الاستهلاك والإنتاج المستدامان والمحافظة على النظم البيئية البرية

الإنتاج والاستهلاك المستدامان[٢٨]

٣٩. تتسم المجتمعات بالقدرة على الصمود عندما تتوافر وظائف منتجة ولائقة أكثر فأكثر ويمكن أن تنشأ في المستقبل في سياق نمو اقتصادي شامل ومستدام بيئياً. وقد يصبح الإنتاج والاستهلاك غير مستدامين بسبب آثارهما على البيئة مثل استنزاف الموارد الطبيعية أو انخفاض قدرة النظم البيئية على تقديم خدماتها اللازمة لحياة الإنسان وإنتاجه.

٤٠. وقد لا يكون عدم استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك واضحاً أو محسوباً، لأن عواقب التدهور البيئي واستخدام الموارد الطبيعية غير المستدامة تؤثر عادة على أسر معيشية أخرى ومنتجين آخرين، بما في ذلك الأجيال القادمة. وعندما يجري الاعتراف بالتكاليف الاجتماعية والبيئية وأخذها في الحسبان من خلال إجراءات سياسية، يصبح حافز تخفيض التكاليف محركاً كبيراً لاعتماد المزيد من أساليب الإنتاج والاستهلاك الأنظف والأكثر فعالية في استخدام الموارد. ويفسح إنتاج أكثر فعالية في استخدام الموارد مجالاً لزيادات في الإنتاجية يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على القيمة المضافة وبالتالي على أجور العمال.

٤١. وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة على سبيل المثال، هي مصدر تغير المناخ واستخدام الأراضي ودورة المياه المتغيرة والكربون والنتروجين والإفراط في استهلاك إمدادات المياه وغيرها من أنواع الاستغلال المفرط للموارد مثل الإفراط في صيد الأسماك والمغالاة في استغلالها. وتؤثر هذه العواقب البيئية على مليارات من الأسر المعيشية والعمال، مما يقلل من المحاصيل الزراعية والتنوع الأحيائي والنظم البيئية التي تدعم الإنتاج البشري والوظائف. وعلى وجه الخصوص، يعتبر تغير المناخ الناشئ عن الإنسان مصدراً لاشتداد الكوارث "المائية المناخية" مثل العواصف الشديدة والأعاصير والفيضانات فضلاً عن موجات الجفاف، مما يؤدي إلى زيادة احتمال وقوع حرائق الغابات والمجاعات وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض.[٢٩]

٤٢. ولقد انصب تركيز الكثير من الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والمواد والموارد، على الحلول التقنية مثل تطوير وتطبيق التكنولوجيات الجديدة، في حين أن الممارسات في مكان العمل وعلاقات العمل والحوار الاجتماعي لم تُدمج دائماً كعنصر ضروري في سياسات التنمية الوطنية لتعزيز الانتاج المستدام. وبدون إشراك العمال والمنشآت، سيكون من الصعب تحقيق الكثير من الأهداف والغايات من خلال التنظيم أو الأدوات الاقتصادية فقط، مثل الضرائب على استخدام الموارد.

٤٣. ومن بين الدروس المستفادة من البرامج، مثل برنامج المنشآت المسؤولة والقادرة على التنافس (SCORE) والشراكة من أجل العمل لصالح الاقتصاد الأخضر (PAGE) في عدة بلدان وبرنامج نظام القياس المتكامل للإنتاجية وتحسينها (SIMAPRO) في المكسيك، هناك أدلة على أن ممارسات مكان العمل والحوار الاجتماعي على مستوى المنشآت والصناعات (التي تشمل العمال والإدارة) هي وسائل قيّمة لبناء التوافق والدعم للأهداف التي يمكن أن تحققها فرادى المنشآت والقطاعات الصناعية بأكملها.

[٢٨] انظر:
PAGE: Mexico (MEX102 – resource efficiency), Pakistan (PAK176 – enabling policies for sustainable enterprises, resource efficiency in leather industry), the Philippines (PHL104 – greening enterprises, sustainable transition in mining); SCORE: (Global – multi-country); PAGE: (Global – multi-country BFA106, BRA109, CHN253, GHA103, PER152, SEN103, ZAF101); UN Coordination Group on the 10-Year Framework of Programmes on Sustainable Consumption and Production; "Sustainable Procurement: social, economic and environment considerations in public procurement" (training course scheduled for April 2018 – ITC - Turin).

[٢٩] انظر: J. Sachs: *The Age of Sustainable Development* (Columbia University Press, 2015).

٤٤. ويلزم إيلاء اهتمام خاص للمنشآت الصغيرة وبالغة الصغر، حيث تواجه هذه المنشآت تحديات كبرى لتعزيز كفاءة الموارد والطاقة. وقد لا تفتقر المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى القدرة التقنية فحسب، بل قد تفتقر أيضاً إلى فرص الوصول إلى الموارد والمعلومات التي يمكن أن تجعل القدرة التقنية ممكنة. ويمكن تدريب المنشآت والقوى العاملة على أداء دور مهم في دعم التحول نحو أساليب إنتاج أكثر كفاءة.

٤٥. ويمكن للسياسات الموجهة نحو التغييرات في أنماط الاستهلاك مثل إلغاء إعانات الطاقة، أن تخلّف آثاراً سلبية على الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. وتشير البيّنات من عدة بلدان إلى أن التسعير والإصلاحات المالية تتمتع بفرصة أكبر للنجاح عندما تقترن بالبرامج الاجتماعية مثل التحويلات النقدية وغيرها من برامج التعويض.[٣٠]

٤٦. ويمكن أن يقدم المنتدى السياسي رفيع المستوى الإرشاد بشأن النُهج الشمولية للاستهلاك والإنتاج المستدامين بما يتجاوز الحلول التقنية. وتحتاج البرامج الاجتماعية إلى استكمال إصلاحات التسعير والإصلاحات الاقتصادية والمالية عند الضرورة، وينبغي مراعاة دور الجهات الفاعلة في عالم العمل، بما في ذلك عن طريق تفضيل علاقات العمل والحوار الاجتماعي على مستوى المنشأة والصناعة والقطاع.

حماية النظام البيئي

٤٧. يدعو الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة إلى بذل الجهود من أجل "حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع الأحيائي".[٣١]

٤٨. والتنوع الأحيائي هو تنوع الحياة ضمن الأنواع وتنوع الأنواع. ويؤثر تفاعل الأنواع على النظم البيئية المختلفة وإنتاجيتها. ويؤثر التغير في التنوع الأحيائي والنظم البيئية على الإنتاج البشري الذي يستفيد منها بشكل مباشر وغير مباشر. وقد يؤدي تعديل النظم البيئية إلى انتشار الأمراض والأنواع الاجتياحية التي تغير قدرة البيئة على التنظيم الذاتي مما يؤثر على صحة التربة والمحاصيل وتوافر مصائد الأسماك وإنتاجيتها، ويؤدي في النهاية إلى الإضرار بالإنتاج والوظائف والمداخيل.

٤٩. ويشكل فقدان التنوع الأحيائي وتدهور النظم البيئية في العالم تهديداً لبيئة العيش البشرية والصحة والنشاط الاقتصادي والوظائف، كما أن آثاره التوزيعية كبيرة وتؤثر على مجموعات مختلفة من المنتجين والعمال، مما يخلق مشاكل مرتبطة بالتوزيع الجغرافي والتوزيع بين الأجيال لمكاسب الإنتاج الاقتصادي. وتكون بعض مجموعات العمال والمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر أكثر عرضة للعواقب المباشرة لاختلالات النظم البيئية، في حين أن جميع الأنشطة البشرية يحتمل أن تتأثر على المدى الطويل.

٥٠. وقد يدفع الفقر بدوره الأسر المعيشية وصغار المنتجين إلى الممارسات غير المستدامة بيئياً والاعتماد الشديد على استغلال الموارد الطبيعية لتوليد الدخل والوظائف وسبل العيش. ولذلك، فإن حماية النظم البيئية واستعادتها يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع الترويج لمصادر بديلة للوظائف والدخل وسبل العيش.

[٣٠] الدروس المستفادة من إصلاحات دعم النفط في مصر وإندونيسيا والعديد من البلدان الأخرى.

[٣١] تدعم منظمة العمل الدولية برامج "Working for" في جنوب أفريقيا؛ برامج القانون الوطني لضمان العمالة الريفية في الهند؛ برامج منظمة العمل الدولية للتصدي للكوارث في هايتي وجزر المحيط الهادئ والفلبين؛ الشراكة من أجل العمل لصالح الاقتصاد الأخضر: الفلبين (PHL104- تخضير المنشآت والانتقال المستدام في التعدين).

٥١. وتمثل الشعوب الأصلية نسبة ٥ في المائة من سكان العالم (٣٧٠ مليون نسمة)، لكنها تعتمد على النظم البيئية التي تغطي ٢٢ في المائة من مجموع الأراضي في العالم ويمكنها حماية ٨٠ في المائة من التنوع الأحيائي على كوكب الأرض. وتظهر دراسات أجريت في البرازيل أن الغابات التي يديرها السكان الأصليون تسجل معدلاً لإزالة الأحراج أقل بمقدار ٢٧ مرة عن الغابات التي تديرها الدولة أو القطاع الخاص. وتعتبر "بولسا فلوريستا"، التي تستهدف المجتمعات الحرجية المحلية مباشرة، نهجاً ناجحاً في "الدفع مقابل الخدمات المرتبطة بالنظام البيئي".[٣٢]

٥٢. ولا يتضمن العديد من البرامج الحالية نهجاً شمولياً لوقف فقدان التنوع الأحيائي وتدهور الموارد، يراعي العمالة والأبعاد الاجتماعية بشكل كامل. ويتمثل أحد الدروس السياسية الرئيسية المستخلصة في أن سياسات التحكم في استخدام الموارد أو تقييد استخدامها أو منعه، نجحت في كثير من الأحيان متى اقترنت بنظم الحماية الاجتماعية الفعالة مثل آليات التعويض والتحويلات النقدية والبرامج التي تقدم وسائل بديلة لكسب العيش (انظر على سبيل المثال، برنامج *Bolsa Verde* في البرازيل وبرنامج *NREGA* في الهند و "Working for" في جنوب أفريقيا).

٥٣. ويمكن أن يقدم المنتدى السياسي رفيع المستوى الإرشاد من خلال إقامة الروابط السياسية وروابط السياسات العامة اللازمة بين أهداف الحماية والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية من جهة، والأهداف المتعلقة بالحماية الاجتماعية واستحداث الوظائف وحراك اليد العاملة والهجرة (بما في ذلك إجراءات الميثاق العالمي من أجل الهجرة والميثاق العالمي بشأن اللاجئين) من جهة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن الوصول إلى الموارد والنزاعات ذات الصلة، لها تأثير على حركات تنقل الناس داخل البلدان وفيما بينها.

النمو الشامل والمستدام بيئياً من خلال الحوار والإجراءات السياسية

٥٤. تتمثل التحديات الرئيسية في عصرنا في استحداث العمل اللائق والقضاء على الفقر والحد من انعدام المساواة والمحافظة على البيئة. وقد اعتبر الكثير من الأهداف على أنها غير متوافقة: فغالباً ما كان ينظر إلى النمو الاقتصادي على أنه أولوية مقابل الوصول العادل إلى فرص العمل اللائق والمحافظة على البيئة. وتشير الأدلة العلمية ومجموعة متزايدة من الأبحاث التي تتقاطع فيها عدة تخصصات، إلى أوجه التكامل بين المجال البيئي والوصول العادل إلى الموارد والنتائج الاقتصادية.[٣٣]

٥٥. ويعني مفهوم الاستدامة في برنامج عام ٢٠٣٠ أن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمادية والبيئية للتنمية ليست متعارضة بل تعزز بعضها البعض وتجعل المجتمعات قادرة على الصمود. ويقوم النمو المستدام والشامل إلى جانب العمل اللائق بدور رئيسي في القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية والبيئية، إذ يؤدي إلى التماسك الاجتماعي وتوافر الموارد والرفاهية المشتركة التي تدعم النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٥٦. ويُظهر عمل منظمة العمل الدولية فيما يخص المجالات المتداخلة بشأن الاستدامة البيئية والعمل اللائق والتنمية الاقتصادية، بعض الثغرات والقضايا الناشئة التي تتطلب الاهتمام. وفي بعض الحالات، ركزت النُهج الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية تركيزاً ضيقاً على الحلول والتدخلات التقنية والتكنولوجية، متجاهلة آثارها الاجتماعية ودور الجهات الفاعلة الاجتماعية.

٥٧. وهناك الآن فهم واضح بأن التحول الهيكلي العميق الضروري للانتقال إلى نمو شامل وأكثر استدامة بيئياً واقتصادياً، يعني تغييرات اجتماعية عميقة وتحولات في الوظائف. ويؤكد هذا الأمر مرة أخرى أهمية ولاية منظمة العمل الدولية في النهوض بالعدالة الاجتماعية باعتبارها ركيزة أساسية في الانتقال نحو اقتصادات ومجتمعات أكثر استدامة للجميع، دون ترك أحد على قارعة الطريق.

[٣٢] انظر:
ILO: *Indigenous peoples and climate change – From victims to change agents through decent work* (Geneva, 2017); and ILO: *Protecting people and the environment: Lessons learnt from Brazil's Bolsa Verde, China, Costa Rica, Ecuador, Mexico, South Africa and 56 other experiences*, ESS – Working Paper No. 54 (Geneva, 2016).

[٣٣] انظر:
ILO: *World Employment and Social Outlook: Trends 2018 – Greening with jobs* (Geneva, forthcoming).

٥٨. وتؤكد الدروس المستخلصة من تجارب منظمة العمل الدولية أن برنامج العمل اللائق وأركانه الأربعة هي حجارة أساس لا غنى عنها للتنمية المستدامة، ويجب أن تكون في صميم السياسات لتحقيق نمو وتنمية قويين ومستدامين وشاملين. ويجب أن تستند أي استراتيجية لتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ إلى مشاركة العمال وأصحاب العمل بصفتهم الخاصة وليس كمستخدمين فقط لأنهم يجسدون العماد الذين تستند إليه قدرة المجتمع من أجل الصمود. وفي هذا الصدد، ينبغي للمكتب أن يقدم الدعم لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل لتعزيز قدراتها على المشاركة في عملية تقديم التقارير في إطار المنتدى السياسي رفيع المستوى.

٥٩. وفي العديد من الحالات، يتعين تزويد الحكومات والمنشآت والعمال والمجتمعات ببعض الإرشادات بشأن إدارة عملية الانتقال بطريقة عادلة وفعالة. وهذا هو السبب الذي دفع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية إلى صياغة *المبادئ التوجيهية بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع* في عام ٢٠١٥. والغرض من المبادئ التوجيهية التي وافقت عليها مجموعة ثلاثية من الخبراء هو أن "... تهدف إلى توفير توجيه عملي غير ملزم للحكومات والشركاء الاجتماعيين مقترناً ببعض الخيارات المحددة بشأن طريقة صياغة إطار السياسة العامة وتنفيذه ورصده وفقًا للظروف والأولويات الوطنية".[٣٤]

٦٠. والمكتب منكبّ، من خلال المبادرة الخضراء نحو مئوية منظمة العمل الدولية، على إثراء معارف منظمة العمل الدولية والنهوض بقدراتها في مجال الاستجابة السياسية من أجل إدماج بُعد للعمل اللائق في الانتقال إلى مستقبل مستدام منخفض الكربون.[٣٥] ويمكن للمنتدى السياسي رفيع المستوى أن يستند إلى هذا الإطار وأن يروج له باعتباره إطاراً توجيهياً قيّماً للبلدان الأعضاء.

مشروع القرار

٦١. ***يطلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يراعي إرشاداته في المضي قدماً في تطوير مساهمة منظمة العمل الدولية في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٨.***

[٣٤] انظر:
ILO: *Guidelines for a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all* (2015). ILO: *Portfolio of policy guidance notes on the promotion of decent work in the rural economy* (2015).

[٣٥] منظمة العمل الدولية: بوابة *المبادرة الخضراء*.